

تأنيث الفقر وخصائصه في الجزائر

The feminization of poverty and its characteristics in Algeria

راشدي فاطمة^{1*}، راشدي خضرة²

¹ جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، fatima.rachedi@univ-tiaret.dz

² جامعة وهران 2 (الجزائر)، rachedi.khadra@univ-oran2.dz

تاريخ الإستلام: 2021 / 08 / 25 تاريخ القبول: 2021 / 09 / 20 تاريخ النشر: 2021 / 09 / 30

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم خصائص النساء الفقيرات من خلال استغلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS6 (2019) لعينة من 19701 امرأة بالغة (15 سنة فأكثر). وجدنا في الدراسة الوصفية، أن أغلب النساء الفقيرات تتواجدن في المناطق الريفية (73%) ومن مستويات تعليمية متدنية وينتمين إلى أسر أكثر من نصفها أربابها أميون. كما أنهن أقل حظا في الحصول على الرعاية الصحية ما قبل وما بعد الولادة ونادرا ما تمارسن نشاطا اقتصاديا. كما تبين أن جائحة كوفيد-19 عمقت من الفقر عامة وتأنيث الفقر خاصة وتحمل النساء نتيجة لذلك العبء الأكبر، في حين أوصى البحث بضرورة الاهتمام بتدريب النساء ودعم مشاريعهن ونظم الحماية الاجتماعية ودعم الأسر الفقيرة للحد من تأنيث الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر؛ تأنيث الفقر؛ الخصائص السوسيوديموغرافية؛ الجزائر؛ المسح العنقودي؛ جائحة كوفيد-19.

Abstract:

The study aimed to identify the most important characteristics of poor women using MICS6 (2019) data for a sample of 19,701 adult women (15 years and older). In the descriptive study, we found that most of the poor women are located in rural areas (73%) and have a low level of education and belong to families of which more than half are illiterate. They also have less access to pre and postnatal health care and are rarely economically active. The COVID-19 pandemic has also been found to worsen poverty in general and the feminization of poverty in particular, with women bearing the heaviest burden as a result.

While the research recommended the need to pay attention to the training of women, to support their projects, social protection systems and to support poor families to reduce poverty.

Keywords: poverty؛ feminization of poverty؛ Sociodemographic characteristics؛ Algeria؛ cluster survey؛ COVID-19 pandemic.

1. مقدمة

بعد القضاء على الفقر بجميع أشكاله من أكبر التحديات التي تواجه العالم لتحقيق التنمية المستدامة التي جعلت ذلك من أولى أهدافها بالإضافة إلى الهدف الذي يدعو إلى المساواة بين الجنسين. ورغم التقدم المحرز وتراجع الفقر عالمياً من 10.1% سنة 2015 إلى 8.4% سنة 2019 (البنك الدولي، 2020)، إلا أنه يستمر في التواجد وأحياناً بصورة خطيرة في أماكن معينة وعند فئات خاصة ويمكن أن يرتفع مجدداً ويتغير مشهده في ظل التغيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. فقد أشار آخر تقرير للأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة إلى أن جائحة كوفيد-19 تسببت في "أول ارتفاع لمعدلات الفقر في العالم وأسوء ركود اقتصادي توقع من خلاله انخفاض الدخل الفردي بنسبة 4.2 بالمائة وفقدان ملايين فرص العمل وكانت النساء من الأكثر الفئات تأثراً بالجائحة وعدت هذه الفترة انتكاسة حقيقية وغير متوقعة لكل الجهود التي بذلت في محاربة الفقر (الأمم المتحدة، 2020). وهكذا فإن هدف التنمية المستدامة في تحقيق معدل فقر يقل عن 3 بالمائة في حدود عام 2030 أصبح صعباً للغاية.

وإحصائياً يعيش أكثر من 780 مليون شخص تحت خط الفقر الدولي، 11٪ منهم يعيشون في فقر مدقع ويكافحون من أجل تلبية أدنى الاحتياجات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي" (الأمم المتحدة، 2020) حيث تشكل النساء أكثر من نصفهم.

1-1- الإشكالية: الفقر مشكلة اجتماعية تتواجد وتتفاوت في الزمان والمكان وبين مختلف فئات المجتمع ومنها النساء. حيث بدأ الحديث عن فقر النساء منذ انعقاد مؤتمر السكان والتنمية سنة 1994 الذي خصص مساحة واسعة لذلك وبعده مؤتمر بكين سنة 1995 ومنذ ذاك، تصاعد الاهتمام به ليظهر مفهوم جديد وهو تأنيث الفقر حيث تشير آخر الإحصائيات إلى أن النساء تشكل 50.3 بالمائة من مجموع الأشخاص الذين يعيشون في فقر "كما تعيش 122 امرأة تتراوح أعمارهن بين 25 و34 سنة في فقر مقابل كل 100 رجل من نفس الفئة العمرية (الأمم المتحدة، 2020)

وعادة ما يتم تعريف الفقر بالمصطلحات الاقتصادية التي تركز على المقدرة المالية النسبية أو المطلقة للأفراد والأسر. ومن المسلم به اليوم عموماً أن الفقر يأخذ أبعاداً كثيرة ولم يعد تعريفه مقتصرًا على أنه نقص في السلع المادية والفرص (منظمة الصحة العالمية، 2010، صفحة 6). حيث "تساعد المؤشرات الاجتماعية مثل إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، ومعدلات وفيات الأمهات، ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية وإمكانية الحصول على أرض أو على فرص عمل، وفوارق الأجور على إيضاح أسباب سقوط النساء في دوامة الفقر" (الأمم المتحدة، 2006)، بحيث أنه لم تعد مستويات الدخل والاستهلاك أهم أبعاد الفقر، بل أصبحت هذه المؤشرات أبعاداً مهمة في تحديد الفقر ومستوياته وتشير الخصائص الاجتماعية للفقراء إلى كونها من أهم العوامل المحددة لفقرهم وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في الأرقام الحقيقية لهؤلاء الفقراء.

ومن هذا المنطلق سيحاول هذا البحث تحديد أهم الخصائص السوسيوديموغرافية والاقتصادية المميزة للنساء الفقيرات في الجزائر وفق أحدث المسوح الميدانية.

2-1- أهمية البحث وأهدافه

إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع بشكل متواصل رسخت الاهتمام بدراسة الفقر الذي صاحب هذه التحولات ونظرا لأهميته كان القضاء عليه أول هدف من أهداف التنمية المستدامة. ويزيد الأمر أهمية عندما يتعلق بفقر النساء بسبب خاصة آثاره بشكل مباشر على أسرهن وأطفالهن. من هذه الأهمية، يهدف بحثنا إلى التعرف على تأثير الفقر وتسلط الضوء على خصائص النساء الفقيرات في الجزائر وأخيرا تحديد العوامل السوسيوديموغرافية والاقتصادية التي تميزهن وتساهم في فقرهن.

3-1- منهج البحث والبيانات

للإجابة على تساؤل البحث المتمثل في تحديد أهم الخصائص السوسيوديموغرافية والاقتصادية المميزة للنساء الفقيرات، اعتمدنا على المنهج الوصفي الإحصائي حيث استغلت الباحثة آخر وأحدث مسح عنقودي متعدد المؤشرات MICS6 (2019) (Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière)، والذي احتوى على بيانات هامة عن مختلف خصائص النساء البالغات. وبعد التأكد من كل متغير على حدى وحصرها حسب أهميتها قمنا أولا بتوصيف مجموع النساء وعددهن 52990 سيدة وفق خصائصهن الديموغرافية والتعليمية والصحية والاقتصادية حسب مؤشر الثروة ثم قمنا بحصر العينة على الفقيرات فقط وعددهن 19701 سيدة فقيرة (ننتهي إلى الفئات الفقيرة والأكثر فقرا).

2- مفهوم الفقر وتأثير الفقر

1-2- الفقر: لا يوجد تعريف واضح ودقيق ومتفق عليه للفقر، ذلك أن مفهومه لم يعد يركز على الدخل فقط بل تغير ليستند على عوامل متعددة ترتبط بطبيعة السياسات الوطنية والإنتاجية والعلاقات الاجتماعية والظروف المناخية والأمنية بالإضافة إلى الاختلافات التي يراها الناس وتحدد ما إذا كانوا فقراء أم لا. كما يختلف المفهوم بين الاقتصاديين اللذين يعتمدون على المعايير الكمية والاجتماعيين اللذين يركزون على المعايير الاجتماعية وعموما لا يختلفان في كون الفقر هو الحرمان والافتقار إلى الحد الأدنى من أساسيات الحياة ولم يتوقف الاختلاف في معنى المفهوم فقط، فقد تغير ليحل محله الحرمان في إشارة إلى مصطلح ناعم في المبنى ولكنه قاس في معناه، فالحرمان لا يعني فقط الافتقار للأساسيات الحياة ولكن يعني أن هناك غياب القدرة على إمكانية الحصول على هذه الأساسيات.

فالفقر إذن هو "أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات" (المم المتحدة ، 2020) وبذلك يكون الفقر ظاهرة معقدة تتخذ أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية وكل جوانب الحياة ولا ينطوي فقط على الدخل النقدي المحدد بخط يعبر عنه بحد أو عتبة الفقر وهو الحد الذي اختلفت فيه الأدبيات لقياس الفقر.

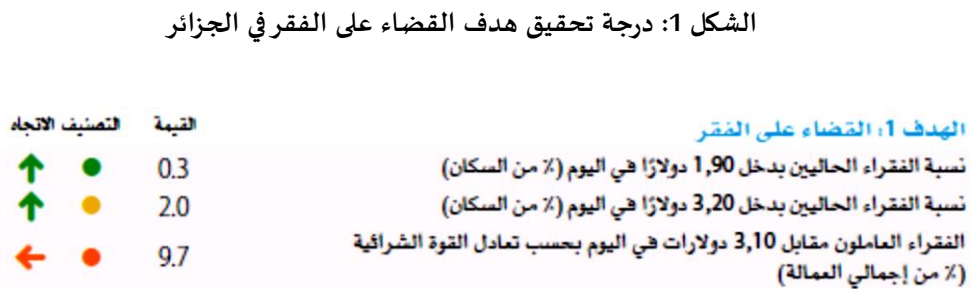
وعندما نعتمد على عتبة الفقر فإننا نرى أنه مجرد عملية آلية حسابية حسب افتراض البنك الدولي عتبة دولار واحد كحد أدنى والذي سيؤدي حتما إلى أرقام مغلوبة بسبب غياب بيانات دقيقة عن مداخيل ونفقات

الأسر التي يمكن أن تسمح بتصنيف الأفراد والأسر وفق هذا الحد. في حين نرى أن مؤشر الفقر البشري الذي تبنته الأمم المتحدة أكثر دلالة بسبب ارتباطه بالصحة والتعليم والولوج إلى الخدمات الأساسية.

وتختلف وجهات النظر التي تحدد الأسباب المؤدية إلى الفقر وتفاقمه، فقد تعود إلى أسباب اقتصادية: كعدم عدالة توزيع الدخل والتخلف الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة خاصة في حالة الأزمات التي تؤدي إلى سياسات التقشف وحصر الإعانات وتراجعها وخفض التمويل المخصص للخدمات الأساسية التي يحتاجها خاصة الفقراء. وأخرى اجتماعية: كانتشار البطالة وارتفاع النمو السكاني والاستبعاد الاجتماعي والإقصاء اللذان يقوضان فرص حصول الفقراء على العمل والخدمات الأساسية.

وينجر عن الفقر عواقب وخيمة ليست على الفقير فقط ولكن على عموم المجتمع، فوفقا لعالمي الاجتماع نيكيرمان وتورش (2007) فإن من عواقب الفقر تكريس عدم المساواة وانعكاسات سلبية على الصحة العقلية والبدنية وانتشار الجريمة (بركات، 2019). وتتعدى عواقبه إلى كونه انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية إذا ما عدنا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 25 منه والتي تنص على أنه ' لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته '. ذلك أن معظم الفقراء يتواجدون في مناطق يميزها الفساد وبالتالي غياب القوانين المفصلة لحماية حصولهم على حقوقهم التي يمكن أن تنتشلهم من الفقر. وغالبا لا يتم الحديث عن الفقر بشكل مباشر من قبل السلطات فيتم الإشارة إلى عديدي أو ضعاف أو محدودي الدخل أو يتم اللجوء إلى مصطلحات غير واضحة كما هو متداول في الجزائر منذ بداية سنة 2020 'مناطق الظل' والذي يعطي الانطباع عن مناطق منسية ولم تصلها التنمية وهذا بطبيعة الحال إشارة إلى مناطق فقيرة ومحرومة.

وبالنسبة للجزائر، ورغم تصدرها الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا أنه لا تزال هناك تحديات ولكن بشأن أقل لمحاربة الفقر حسب آخر تقرير لأهداف التنمية البشرية في الوطن العربي (2019). والذي تظهر فيه بيانات الفقر كالتالي:



المصدر: (أكاديمية الامارات الدبلوماسية، 2019، صفحة 51)

بحيث تعني الإشارة الخضراء أن الجزائر حققت هدف القضاء على الفقر بدخل يقل عن 1.90 دولار في اليوم، والصفراء تعني أنه لازالت هناك تحديات للتقليل من عدد الفقراء بدخل يقل عن 3.20 دولار في اليوم ، في حين هناك تحديات ملموسة (الإشارة البرتقالية) فيما يخص عدد الفقراء العاملين مقابل 3.10 دولار في اليوم

. وبذلك تكون الجزائر حققت، حسب هذه البيانات، إنجازات مهمة فيما يخص هدف القضاء على الفقر مقارنة بالعديد من الدول العربية الأخرى. وهذا راجع لعدة أسباب. فنظرا لكون الجزائر دولة ريعية، أدت تقلبات أسعار النفط إلى تراجع النمو الذي انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي بارتفاع البطالة وقلة فرص العمل وتراجع القدرة الشرائية للمواطن، كما لعبت السياسات المالية الخاصة بتوزيع الدخل والإنفاق، والانفتاح الاقتصادي في ظل غياب الإنتاجية والتنافسية، بالإضافة إلى الزيادة السكانية التي لم يصاحبها زيادة في النمو الاقتصادي في توسيع دائرة الفقر واستفحاله خاصة لدى الطبقة المتوسطة التي انحدرت أعداد كبيرة منها إلى الطبقة الفقيرة. حيث أشار آخر تصنيف للبنك الدولي على أن الجزائر تراجعت من مجموعة الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل إلى الشريحة الدنيا من هذه البلدان.

والواقع أنه لا يمكن تحديد العدد الحقيقي للفقراء أي من هم الفقراء فعلا إلا بالحصول على بيانات دقيقة عن مداخل وإنفاق الأسر والتي تستمد أساسا من المسوح الخاصة بميزانية الأسر والتي تسمح بمعرفة خصائص هذه الأسر وأخذ صورة مفصلة عن مصادر المداخل وطبيعتها وكذا الإنفاق مما يساعد في حصر الفقر ودرجاته وتمركزه حسب الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية و بالتالي التخطيط الأمثل لمكافحته وفق هذه المعلومات وفق سياسة التنمية القطاعية والمحلية في إطار التنمية الاقتصادية المتكاملة مع الرعاية والتنمية الاجتماعية.

2-2- تأنيث الفقر: الأدبيات والدراسات السابقة

إن الحديث عن تأنيث الفقر يجر إلى الخوض في إشكالية الجنوسة في خضم التحولات الاقتصادية العالمية العميقة التي ساهمت في اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء من جهة وبين الجنسين من جهة أخرى، وزيادة استفحال الفقر خاصة عند النساء بسبب ضعف وحتى انعدام مداخلهن أو مداخل أسرهن مؤديا إلى تدفق عدد كبير منهن في نشاطات مجهدة وضعيفة المداخل مما عزز استبعادهن اجتماعيا واقتصاديا وبالتالي تواجدهن دائما في دائرة الفقر.

وبالنسبة لمفهوم تأنيث الفقر، نجد اتجاهين أولهما يقصد دراسة النساء الفقيرات كغيرهن من فئات المجتمع والثاني يختص في إطار النوع الاجتماعي ما تعانيه المرأة بسبب الفوارق الجنسية مما يؤدي إلى بقائها دائما ضمن الفئات الفقيرة والمحرومة. وعليه وبعبارة أخرى وجهة نظر النسوية والرأسمالية، سنتناول تأنيث الفقر من خلال الاتجاه الأول وما ارتبط به من الخصائص التي تميز النساء اللواتي يعشن في أسر فقيرة سواء كن هن المعيلات أولديهن من يعيلهن.

وبالعودة إلى مفهوم تأنيث الفقر، فقد أشارت (فيوض، 2010) أن مصطلح 'تأنيث الفقر' ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة عندما أجبرت النساء على تحمل العناية بأطفالهن بسبب تخلي شركائهن عن ذلك وهو ما ضاعف من معاناتهن نفسيا وبدنيا وأدى إلى استفحال فقرهن. ونظرا لارتفاع عددهن بسبب التحرر وعدم وجود حد للعلاقات غير الرسمية ارتفعت حالات فقر النساء إلى أعداد مخيفة. كما أن هذا المصطلح أشير إليه أول مرة سنة 1978 (Pearce, 1978).

في حين زاد الاهتمام بهذه الظاهرة بظهور مصطلح تمكين المرأة وإشكالية المساواة بين الجنسين في المحافل والتقارير الدولية التي تعنى بالتنمية وأهمها التنمية المستدامة منذ انعقاد مؤتمر السكان والتنمية سنة 1994. ويتداول هذا المفهوم كثيرا في تقارير الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها والتي تعنى بالتنمية والفقر والمرأة والتي كانت من أولوياتها القضاء على الفقر. ويشير مفهوم تأنيث الفقر الى " تحمل النساء نسبة مئوية غير متناسبة من عبء الفقر. وهذا يعني أن المزيد من النساء يعيشن في ظروف سيئة، ويتلقين رعاية صحية غير كافية، ويتحملن وطأة سوء التغذية وعدم كفاية مياه الشرب، وما إلى ذلك" (بركات، 2019، صفحة 223).

وجاء في منهاج بيجين 1995 "أن القضاء على الفقر بالاعتماد على النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، وتوفير العدالة الاجتماعية يقضي إشراك المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص ومشاركة المرأة والرجل مشاركة كاملة على قدم المساواة، باعتبارهما من عوامل تحقيق التنمية المستدامة الموجهة لخدمة البشر وباعتبارهما مستفيدين منها" (الفقرة 16). كما دعا إلى التركيز على " التنمية الاجتماعية المنصفة التي تسلم بتمكين الفقراء، وبخاصة النساء اللاتي يعيشن تحت وطأة الفقر" (الفقرة 36) (بيجين)

وترتفع نسبة النساء الفقيرات على مستوى العالم، وكذلك في معظم مناطق العالم. ففي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والاقتصادات الأخرى مرتفعة الدخل تقل نسبة الإناث بين الفقراء، أمّا في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء فترتفع نسبة الإناث بين الفقراء، ... ويزيد احتمال ارتفاع نسبة البنات بين الفقراء عن البنين، وكذلك النساء في سنوات الإنجاب الرئيسية (أعمار 25 - 34 عاما) في معظم مناطق العالم (word Bank, 2020, p. 9).

ويعود فقر النساء إلى مجموعة من الأسباب والتي تصنف غالبا إلى داخلية وخارجية. فالداخلية ترتبط بالوضع الاقتصادي للبلد والأسر التي تعيش فيها هؤلاء النساء بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بهن كالبطالة وضعف المداخل وعدم الوصول إلى الخدمات الأساسية والحصول على أساسيات العيش الكريم كالسكن وتجهيزاته. أما الخارجية فترتبط أساسا بالظروف الأمنية والبيئية والسياسية والثقافية.

وقد يؤدي فقر النساء إلى تفاقم الكثير من الآفات الاجتماعية كالدعارة و التسول والتشرد وممارسة نشاطات غير رسمية متدنية المداخل كالعمل في البيوت والبيع في الشوارع مما يؤثر على وضعيتهن اقتصاديا ويزيد من استبعادهن اجتماعيا وإنهاكهن نفسيا وبدنيا. ويظهر فقر النساء في مظاهر أخرى أشد إيلاما كالجوع والبؤس والأمراض والحرمان وتشمل أسرهن وأطفالهن خاصة إذا كن معيلات..

وقد اهتمت الكثير من الدراسات بظاهرة الفقر وتأنيث الفقر خاصة، ففي دراسة لعللي (علي، 2005) عن فقر النساء في الدول العربية، تبين أنه لا توجد شواهد تطبيقية تؤكد تأنيث الفقر في الدول العربية في حين توجد شواهد توضح أن انتشار الفقر والفقر البشري يؤدي على إضعاف النساء من خلال تأثيرهما على تمكينهن الذي يسمح بنهوضهن. وعن أسباب فقر النساء، أشارت دراسة حوالف (حوالف، 2014) والتي شملن عينة من

النساء في ولاية تلمسان، إلى أن ضعف التعليم سوء التغذية والبطالة في حين وجدت أن كلا من العنف الأسري والتسرب المدرسي والآفات الاجتماعية من أهم أثار فقر الإناث.

وأظهرت دراسة صوفي وعبد الحميد (صوفي و عبد الحميد، 2017) أن سبل المعيشة في مصر يحقق تمكين المرأة الريفية اقتصاديا وبالتالي اجتماعيا مؤكدين على ضرورة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة وتمويلها وحل المشكلات الاجتماعية التي تساهم في فقر النساء.

وأشارت مزيان (مزيان، 2020) إلى أهم العوامل المساهمة في فقر النساء وأهمها ارتفاع نسبة النساء المعيلات، والعملة، والتفكك الأسري وانهيار الروابط الاجتماعية، والتمييز ضد المرأة واقترحت حلولاً للحد من فقر النساء أهمها تمكينها اقتصاديا واجتماعيا وتخصيص دعم خاص للنساء من البرامج الوطنية الموجهة لمكافحة الفقر. في حين أشارت بخاري وحمدي (بخاري و حمدي، 2020) ومن خلال دراسة مسحية على مدينة جدة، أن الأسباب المؤدية لفقر النساء ترتب إلى أسباب تنظيمية (أهمها عدم وجود دعم كافٍ للبدء في مشروع)، ثم أسباب اقتصادية (أهمها ارتفاع تكاليف المعيشة) وأخيرا أسباب اجتماعية (أهمها العادات والتقاليد القائمة على التمييز بين الجنسين) ووجدت الباحثتين أن لتأنيث الفقر آثار اقتصادية (تدني المستوى المعيشي والبطالة) واجتماعية (الضغوط النفسية والخلافات والنزاعات الأسرية) حيث للأسباب الاقتصادية الأثر الكبير على تأنيث الفقر.

في حين أشار جمال (جمال، 2021) في دراسته عن دور التعليم في محاربة الفقر أن التعليم يحارب الأمية التي تعزز مستويات الفقر، ويزيد من تكوين الدخل والثروة ويساعد على الحد من عدم الاستقرار والفساد ويعزز توفير حياة أكثر صحة ويسمح للمرأة من التمكين ويعزز المساواة بين الجنسين ويؤثر على الأمن الغذائي والتغذية وينمي المهارات الفنية وهي أمور كفيلة لمحاربة فقر النساء والحد منه.

II. تأنيث الفقر في الجزائر:

يلعب كلا من التعليم والتمكين الاقتصادي أدواراً مهمة في الحد من الفقر. فمعظم النساء الفقيرات لديهن مستويات تعليمية جد منخفضة ولا يتمتعن بأي حظوظ مادية كبيرة.

فانخفاض تعليم النساء لا يؤثر سلباً عليهن ويزيد من فقرهن ولكن أيضاً يساهم في ارتفاع فاقد رأس المال البشري مما يزيد من الخسائر الاقتصادية عموماً. ويعود هذا الانخفاض إلى مجموعة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية، فمعظم النساء الفقيرات يتزوجن مبكراً وينجبن عدداً أكبر من الأطفال، مما يعني عدم مواصلة تعليمهن وإذا اضطرن للعمل عند الحاجة، فإنهن لا يحصلن على فرص أفضل في عمل لائق بسبب ضعف مستويتهن التعليمية وعدم حصولهن على مؤهلات مناسبة لذلك. ورغم ذلك فقد أظهرت [إحدى الدراسات] أن الأداء الاقتصادي للبلد هو المحدد الرئيسي لمتوسط سنوات تدرس الفتيات وليست العوامل الاجتماعية والدينية (منظمة التعاون الإسلامي، 2018، صفحة 24).

والواقع أن الجزائر من قليل الدول النامية التي حققت فيها النساء مكاسب تعليمية عالية بفضل مجانية التعليم وتعميمه وإجباريته، حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع المستوى التعليمي للفتيات من سنة إلى أخرى وأكثر من الذكور في بعض المستويات خاصة الجامعية كما هو موضح في الجدول 1.

جدول 1: تطور المستوى التعليمي لسكان الجزائر (15 سنة فأكثر) حسب الجنس

المسح	الجنس	بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	عالي
PAPFAM (2002)	الذكور	22.5	19.2	31.7	20.1	6.5
	الإناث	38.4	17.2	20.6	17.9	5.9
MICS6 (2019)	الذكور	13.2	17.2	34.5	22.4	12.6
	الإناث	25.0	15.1	21.3	20.9	17.6

المصدر: حساب شخصي مباشرة من قاعدة بيانات المسحين PAPFAM و MICS6

ويساهم التمكين الاقتصادي للنساء، عن طريق إعطائهن فرص عمل لائقة ومتاحة وتحسين وصولهن إلى موارد التمويل، في تراجع فقرهن وفقر أسرهن وهو غاية مهمة من غايات التنمية المستدامة (الهدف الثامن) والمتمثل في توفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي، ذلك انه من المعروف أنهم يستثمرون معظم مداخيلهن في أسرهن.

وتقدر المشاركة النسوية في سوق العمل في الجزائر بـ 10.3% في سنة 2019 وهي للأسف من أضعف النسب في العالم. على أنه لا يمكن إنكار قوة العمالة النسوية غير الرسمية وهي عادة تكثر عند الفقيرات بسبب استبعادهن اجتماعيا وتدني مستويتهن التعليمية والتكوينية. وهي عمالة تفتقر إلى الحماية الاجتماعية وتتميز بمداخيل ضعيفة ومتذبذبة. كما أن انخفاض نشاط الفقيرات والنساء عموما يعود لانخراطهن في الأعمال غير المأجورة التي تمارسها في حدود أسرتهن والتي تأخذ من جهدها ووقتها بدون أجر.

وعموما ينعكس الفقر سلبا على حياة النساء خاصة اجتماعيا. فمن الناحية الصحية، نجد أن الفقيرات هن أقل حصولا على الرعاية الصحية وخدمات الصحة الإنجابية ويزداد الأمر سوء عندما يتعلق بالأُمّهات والحوامل. ومن الناحية العقلية، تهدر الفقيرات الكثير من طاقتهن الفكرية بسبب انشغالهن دائما في البحث عن طرق كفيلة للتكفل بأسرهن خاصة إذا كن هن المعيلات وبدون دعم اقتصادي نتيجة غياب الزوج بسبب الهجرة أو الطلاق أو الترميل مما يشكل ضغطا نفسيا مستمرا يقوض من فرص رفاهيتهن.

وبالرغم من السياسات التي تبنتها الدولة في محاربة الفقر كنظام الحماية الاجتماعية وبرامج المساعدات الاجتماعية ودعم الأسعار ومجانبة الكثير من الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة إلا أن معدلات الفقر ككل وخاصة عند النساء لازالت مهمة.

وعن البرامج الموجهة خصيصا للنساء فقد استفادت النساء من البرامج الاجتماعية والترتيب والآليات الموضوعية من قبل الحكومة تمثلت أبرزها في وكالات القروض المصغرة لدعم تشغيل الشباب (وزارة التضامن

الوطني ، 2017) بالإضافة إلى برامج خاصة بالمرأة الريفية حيث ترتفع نسبة الفقر كبرنامج العمل القطاعي المشترك لترقية المرأة الريفية 2015-2019 وغيرها من البرامج التي تتكفل اجتماعية واقتصادية بالمرأة.

1. الملامح السوسيوديموغرافية والاقتصادية للنساء وفق مؤشر الثروة

اعتمادا على بيانات المسح العنقودي السادس تمكنا من رسم صورة واضحة عن أهم الملامح السوسيوديموغرافية والاقتصادية للنساء الفقيرات في الجزائر سنة 2019 مقارنة بغيرهن وفق مؤشر الثروة وهو عبارة عن " مؤشر مركب يقيس رفاه وثروة الأسرة ويعتمد في قياسه على ملكية الأسرة لمجموعة من الأصول والسلع المعمرة » (الاسكوا، 2017، صفحة XIV).

1.1. الملامح الاجتماعية :

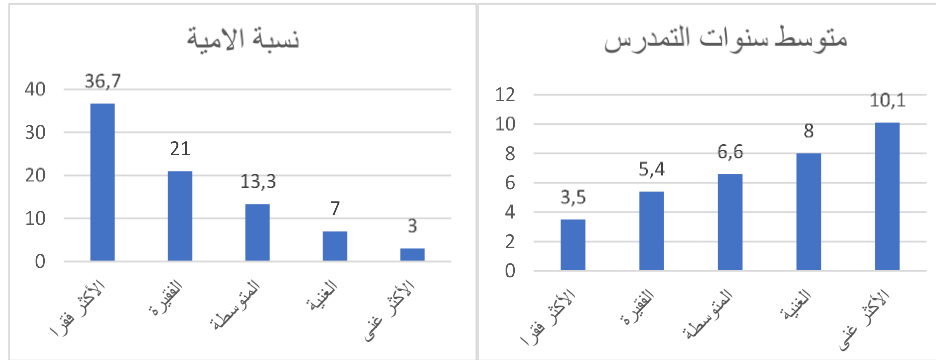
الإقامة : وجدنا أن 73.6% من النساء الأكثر فقرا يتواجدن في المناطق الريفية ، وعموما هذا لا يختلف عن السائد في العالم حيث يعيش 80 في المائة ممن يعانون الفقر المدقع في المناطق الريفية (شو، 2020) أين توصي منظمة الأغذية والزراعة إلى ضرورة تنمية هذه المناطق عن طريق الاستثمار في الزراعة التي تشكل المورد الرئيسي لمداخيل الريفيين والاهتمام برأس المال البشري للحد من الفقر في هذه المناطق. كما تتواجد النساء الفقيرات أكثر في المنطقة الغربية (الشمال والهضاب العليا).

فنتيجة لضعف البنية التحتية للمناطق الريفية تقل الفرص المتاحة للنساء والتي تحد من فقرها والمرتبطة أساسا بإمكانية الوصول. حيث تقل فرص التعليم بسبب انعدام أو بعد المدارس وإن توفرت فإنها لا تعدو أن تكون مدارس ابتدائية مما يحرم الكثير من الفتيات الريفيات من الانتظام في التعليم ومواصلته إلى مستويات أعلى. كما يكون من النادر حصول الريفيات على عمل لائق مرن يراعي ظروفهن الأسرية. ويظهر القطاع الجغرافي أيضا متغيرا هاما وهو ما يعني وجود تباينات جغرافية وأن بعض المناطق تتميز بارتفاع الفقر عند النساء وهو ما يستدعي إعادة النظر في سياسات التنمية المحلية والاهتمام بهذه المناطق.

التعليم : أشار المسح العنقودي متعدد المؤشرات MISC6 2019 إلى أن 36.7% من النساء الأكثر فقرا و 21% من الفقيرات هن أميات مقابل فقط 7% و 3% من اللواتي تصنفن في مستويات جيدة أو جيدة جدا على التوالي. كما لاحظنا أن 52.4% من النساء الأكثر فقرا ينتمين إلى أسر أربابها أميون. في حين وجدنا أن متوسط المدة الدراسية تصل إلى 3.5 سنة فقط عند الأكثر فقرا مقابل 10.1 سنة عند الأكثر ثراء.

ويلعب التعليم دورا كبيرا في الحد من تأثير الفقر، فقد وجد أن كل سنة تدرس إضافية للنساء تسمح بزيادة مداخيلهن بمعدل يتراوح بين 8 بالمائة و 14 بالمائة (Montenegro & Patrinos, 2017) وهذا حتما كفيل بتقليص فقرهن وفقر أسرهن. كما أنه على الأقل الإمام بالقراءة والكتابة يؤثر إيجابيا على صحة الطفل والأم والولوج إلى العمل وتقليص مستوى الفقر (UN, 2010). وفي دراسة أجرتها الباحثة عن الفوارق في الأجور بين الذكور والإناث في الجزائر، وجدت الباحثة أن ارتفاع متوسط دخل النساء أعلى منه عند الذكور عائد لتقلد النساء وظائف عليا نتيجة ارتفاع مستوياتهن التعليمية والتي تتطلبها هذه الوظائف و التي تكون عادة بأجور عالية. (راشدي، 2015، صفحة 10).

الشكل 2: نسبة الأمية ومتوسط سنوات التمدرس

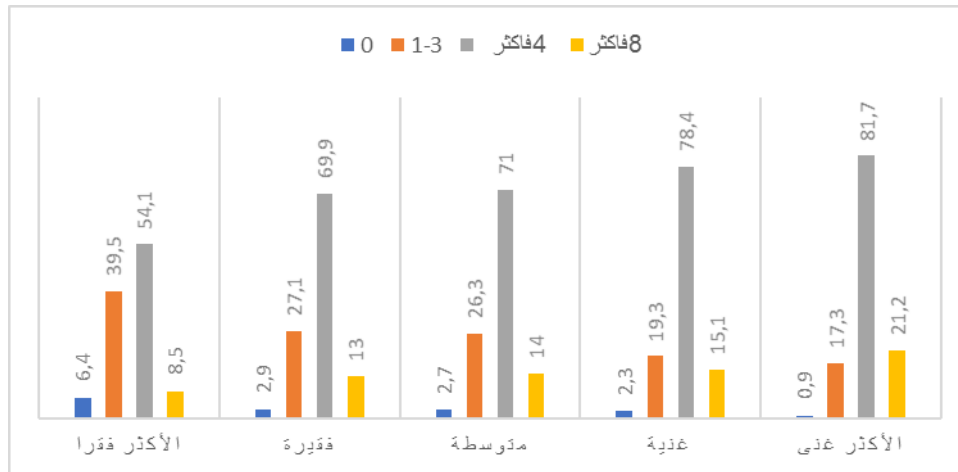


المصدر: المسح Mics6 2019

كما لا حظنا أن النساء الفقيرات ينتمين إلى أسر أربابها من مستويات تعليمية جد منخفضة: 70% منهم لا تتعدى مستوياتهم الابتدائي. ونعلم أن للتعليم دور كبير في تحسين المداخيل وبالتالي تحسين الظروف المعيشية. ذلك أن التعليم يدعم المهارات والمعارف والمكتسبات بالإضافة إلى التدريب والتكوين المستمر وهي أمور أساسية تسمح للمتعلم من اكتساب خبرات وتجارب تحسن من قدرته على ممارسة أعمال ونشاطات تزيد من مداخله وتنوعها بالإضافة إلى أن التعليم يسمح بهذيب ثقافة الفرد وسلوكه الاستهلاكي. وقد أثبتت الدراسات أن العوائد الاقتصادية من التعليم مهمة جدا في الحد من الفقر فمثلا ' تمكين الحصول على التعليم الابتدائي والنجاح فيه يساهم في القضاء على انتقال الفقير بين الأجيال، فقد نعت كل من بيرد وهيغنز (2011) هذا الأمر بكونه يمثل التحول الخاص والعام للتضخم في الأصول الأسرية والموارد من (نيكولاس، ان غيسون، و ميلان، 2013).

الصحة: رغم تقلصها إلا أن هناك فوارق معتبرة بين النساء حسب مختلف مؤشرات الثروة فيما يخص الخدمات الصحية التي يحصلن عليها خاصة الصحة الإنجابية. فبالنسبة للرعاية ما قبل الولادة 6.2% من النساء الأكثر فقرا لم يحصلن على أي رعاية مقابل فقط 0.9 عند الأكثر ثراء، وكلما كانت النساء تتجهن أكثر نحو الفقر كلما انخفضت أعداد زيارتهن للقيام بفحوصات أثناء الحمل. بحيث نجد مثلا بالنسبة للنساء اللواتي يقمن بأربع زيارات فأكثر تقدر بـ 54.1% عند الأكثر فقرا وبـ 81.7% عند الأكثر ثراء. وبالنسبة للواتي خضعن لفحوصات من قبل مستخدمين مؤهلين نجد اختلافات بسيطة ولكنها ملاحظة بن النساء وفق مؤشر الثروة (92.2% مقابل 97.6% عند الأكثر فقرا والأكثر ثراء على التوالي). كما نجد أن النساء كلما كن فقيرات كلما كن أكثر ميلا لعدم القيام بأي فحوصات بعد الولادة.

الشكل 3: عدد الزيارات حسب مؤشر الثروة



المصدر: المسح Mics6 2019

في حين 36.5% فقط من النساء الأكثر فقرا مؤنات صحيا مقابل 75% عند الأكثر ثراء وأكثر من 91% من النساء كان مكان ولادة أطفالهن في المؤسسات الصحية الحكومية في الوقت الذي تنج فيه النساء الأكثر ثراء، وبنسبة معتبرة، إلى المؤسسات الخاصة (26%).

2.1. الملامح الديموغرافية

الزواج: ينخفض متوسط سن الزواج عند النساء الفقيرات مقارنة بغيرهن بحيث يقل عن المتوسط الكلي بحوالي سنتين وهو فارق مهم ديموغرافيا (25.1 مقابل 27.1 سنة) وهو ما سمح بانخفاض العزوبية إلى 39.1% عند الأكثر فقرا مقابل 50.7% عند الأكثر ثراء. بحيث لاحظنا أن أكبر نسبة من النساء اللواتي تزوجن أقل من 15 سنة كانت عند النساء الفقيرات وتكاد تنعدم عند الأكثر غنى.

كما وجدنا أن نسبة المطلقات والأرامل حسب أخماس مؤشر الثروة لا تختلف كثيرا فيما بينها في حين أكثر من 60% من الفقيرات متزوجات مما يعني أنهن ينتمين إلى أسر فقيرة حيث أكثر من 54% من أربابها غير نشيطين اقتصاديا.

الخصوبة: ونظرا لانخفاض سن الزواج عموما عند الفقيرات، فإن الخصوبة ترتفع عند الأقل من 18 سنة بشكل لافت إذ بلغت في المتوسط 2.1 طفل لديهن مقابل فقط 0.2 طفل لدى الأكثر ثراء. وعموما تقدر الخصوبة الكلية عند الفقيرات بـ 3.3 طفل لكل امرأة أعلى من المتوسط الكلي المقدّر بـ 2.8. والانخفاض في

العمر عند الإنجاب يؤدي إلى تراجع رفاهية الأمهات وتعليمهن ومشاركتهن في القوى العاملة (Bongaarts & Blanc, 2015)

3.1. الملامح الاقتصادية

تشكل النساء النشيطات 5.4% فقط من عدد الفقيرات جدا مقارنة بالأكثر ثراء (25.8%)، ومن هذه النسبة القليلة من النساء الفقيرات النشيطات 79% أجيرات حيث 99% منهن في القطاع العام . وينتمين إلى أسر معيشية ترأسها امرأة بنسبة 6.5% . في حين نجد أن حوالي 58% من أرباب الأسر الأخرى غير نشيطين اقتصاديا وينتمون إلى مستويات تعليمية منخفضة.

وعليه تعتبر نسبة النساء النشيطات عموما نسبة ضئيلة جدا رغم ارتفاع المستوى التعليمي لهن وتقلص أكثر عندما يتعلق الأمر بالنساء الفقيرات. وكما أشرنا سابقا، يكون الفقر نتيجة وسببا في نفس الوقت في مدى مشاركة المرأة اقتصاديا فالفقيرات أكثر استبعادا اجتماعيا وهن أقل حظا في الحصول على وظائف لائقة فتتخرطن في نشاطات غير رسمية لا تدر إلا القليل.

وتشكل النساء ربات أسر 6.5% من مجموع الأسر المبحوثة وعندما تكون المرأة ربة أسرة فذلك يعني أنها غالبا ما تحمل على عاتقها مسؤولية أسرتهما اقتصاديا واجتماعيا بحيث تعاني ربات الأسر المعيشية من أضرار اجتماعية واقتصادية. كما تضع الوصمة الاجتماعية والتمييز الجنسي للمرأة في مناصب ضعيفة. وبهذا، يؤدي الافتقار إلى الفرص الاقتصادية ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية إلى الفقر. ومن الأرجح أن تكون هذه الأسر أكثر فقرا بثلاث مرات مقارنة مع الأسر التي يعيّلها الذكور. (منظمة التعاون الاسلامي، 2018، صفحة 89) كما تواجه النساء اللواتي يقمن برعاية أسرهن بشكل رئيسي الفساد بشكل متكرر عند الحاجة إلى الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، مما يعزز الحلقة المفرغة للفقر (الأمم المتحدة ، 2019).

وقليلة هي نسبة النساء اللواتي تتمتعن بالحماية الاجتماعية التي تعد تفعيلا للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للناس ومن أهم الاستراتيجيات للحد من فقرهم فبالنسبة للنساء "تلعب أنظمة الحماية الاجتماعية دوراً تحويلياً في بناء رأس المال البشري للفتيات والنساء وحمايته وتوظيفه، حيث تُمكن النساء من أسباب القوة بتقديم المساعدات النقدية والدعم لتحسين صحة أطفالهن وتغذيتهم وتعلمهم؛ كما تتيح لهن الموارد والفرص الاقتصادية الضرورية" (معطى الله، 2020) وهو ما يحرم النساء أيضا من ميزات المتاملة أساسا في التأمين الصحي ومعاشات التقاعد مستقبلا.

2. تأنيث الفقر في ظل جائحة كوفيد-19

بعدما اعتقدت الأمم أنها على مشارف تحقيق هدف التخفيف من حدة الفقر، جاءت جائحة كوفيد-19 لتعكس هذه التوقعات وتقوض كل الجهود التي بذلتها الكثير من الأمم وتبدد المكاسب التي حققتها قبل الجائحة التي أصبحت تعيق ذلك التقدم المتواصل نحو محاربة الفقر وتعمق أكثر معاناة الفقراء أكثر من غيرهم وهو ما أشار إليه تقرير مجموعة البنك الدولي حول الفقر والرخاء المشترك (2020) بحيث بين أن الناس الذين يعانون حاليا من الفقر أو الحرمان تضرروا بشدة. ومن هؤلاء الناس على سبيل المثال لا الحصر، أولئك الحاصلون على مستويات متدنية من التعليم ولا يمتلكون كثيرا من الأصول، ومن يعملون في وظائف غير مأمونة، ومن يشتغلون بحرف ذات مهارات متدنية' (البنك الدولي، 2020، صفحة 8).

وكانت النساء من جملة الذين جرفتهم الجائحة نحو الفقر، فالنساء عموماً أقل نشاطاً اقتصادياً، أو يمارسن نشاطات غير آمنة وبمداخل متدنية فضلاً عنهن في الغالب أقل ادخاراً وأضعف وصولاً للموارد المالية. وقد أشار تقرير أعدته الأمم المتحدة إلى أن جائحة فيروس كورونا وتداعياتها من المرجح أن تدفع 47 مليون امرأة أخرى إلى الفقر مما يعكس عقوداً من التقدم في القضاء على الفقر المدقع، وإلى زيادة معدل الفقر بين النساء بنسبة 9.1 في المائة (الأمم المتحدة، 2020/12/29). وكانت الفرصة الاقتصادية ضحية أخرى لجائحة كوفيد-19. تركت النساء القوى العاملة بأعداد كبيرة لتحمل الكثير من أعباء الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر من الإشراف على التعلم عن بُعد للأطفال إلى رعاية الأقارب المسنين. كانت وظائفهن التي غالباً ما تكون منخفضة الأجر وتتركز في القطاعين غير الرسمي وخدمي من بين الأكثر تضرراً من الجائحة (الأمم المتحدة، 2021).

وتظل الأرقام والقدرات الإحصائية في الجزائر عن الفقر عامة وفقر النساء خاصة شبه منعدمة، ووفقاً للدراسات والتقارير في العالم التي أثبتت تفاقم الفقر عند النساء وأنها من أكثر الفئات تحملاً للعبء الذي خلفته الجائحة، فإنه يمكن استنتاج أن الأمر ليس مختلفاً في الجزائر. فقد شهدت الجزائر عام 2020 صدمة مزدوجة متمثلة في تراجع مداخل المحروقات التي تعتمد عليها وسياسة الاحتواء لمواجهة التبعات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وقد أشارت توقعات البنك الدولي (البنك الدولي، 2020) على ارتفاع نسبة الفقراء في الجزائر سنة 2020 إلى أكثر من 26% من مجموع السكان. وحسب نتائج البارومتر العربي في الجزائر (2021)، ورغم أن 40% من النساء المبحوثات قimen الوضع الاقتصادي في البلاد أثناء الجائحة بالجد على الأقل، إلا أن 67% منهن قلن من احتمال خسارة الأسرة لمصدر دخلها الرئيسي خلال السنة القادمة (أي سنة 2021)، وهو ما ينم عن إحساسهن بالآثار الاقتصادية المترتبة عليهن. ورغم التدابير التي قدمتها الحكومة للأفراد والأسر ذوي الدخل المنخفض عن طريق خاصة الإعانات وتأجيل دفع الضرائب، إلا أنه تبين أن أكثر المتضررين من تبعات هذه الجائحة هم المشتغلين بالقطاع غير الرسمي وفي هذا القطاع تمارس أغلب النشاطات أعمالهن وتؤثر بذلك على سبل عيشهن وتجعلهن أكثر عرضة للهشاشة والفقر. ومما عقد الأمر أن سوق العمل شهد تراجعاً كبيراً مما أثر على المستوى المعيشي للأسر.

وتعمق الجائحة معاناة الفقيرات بسبب ارتفاع التكلفة الصحية، فالجائحة تتطلب رعاية وطرق وقاية خاصة من غذاء جيد وأدوية ومواد التنظيف والحماية وفي ظل تراجع المداخل وقلتها تصبح الأسر الفقيرة وبالتالي النساء أقل حظاً في الحصول على تحمل هذه التكلفة.

III. نتائج البحث

سمح هذا البحث بالوقوف على النتائج التالية:

-لأزالت الجزائر بعيدة عن تحقيق هدف القضاء على الفقر خاصة عند النساء رغم المجهودات المبذولة والإنجازات المحققة في ذلك؛

-ينتشر الفقر بين النساء المتزوجات وفي أعمار الإنجاب وكلما كن ربّات أسر؛

-تنتهي الفقيرات إلى أسر يعيلها رب أسرة من مستويات تعليمية منخفضة ولا يمارس أي نشاط اقتصادي أو نشاطات غير رسمية؛

- تتميز النساء الفقيرات بمستويات تعليمية متدنية ولا يمارسن أي نشاط اقتصادي وأغلبهن لا يحصلن على أي حماية اجتماعية؛

- تتواجد النساء الفقيرات بشكل كبير في المناطق الريفية وبعض المناطق الجغرافية (الغربية والهضاب العليا)؛
أثرت جائحة كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي والمعيشي للنساء وجعلتهن من بين الفئات الأكثر تحملاً لعبئها؛

IV. الخاتمة:

الواقع أن قضية تأنيث الفقر ليست حديثة فالفقر موجود دائماً ويمس كلا الجنسين وكل الفئات الاجتماعية. ومن خلال بحثنا هذا، والذي سمح أساساً بتحديد أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء الفقيرات في الجزائر، والتي تمثلت خاصة في تدني مستوياتهن التعليمية والمستوى التعليمي والاقتصادي لأرباب أسرهن إنما يجرنا على التأكيد أنه من غير المنطقي أن نعزل فقر النساء كأفراد بعيدين عن أسرهن. إن الواقع أن الأسر التي تعيش فيها هاته النساء والتي تحمل تلك الخصائص التي أوردناها عنهن كميزات لفقرهن إنما هي نفسها خصائص هذه الأسر. ولذا، فإن النظرة لتأنيث الفقر تكون من جانبين متكاملين فتحسين ظروف الفرد (المرأة) ينعكس إيجاباً على أسرته وأي تحسين في المستوى المعيشي للأسرة إنما هو تحسين لوضع أفرادها. ويكون الأمر بالغ الأهمية وذو دلالة إذا كانت المرأة هي المعيل الوحيد للأسرة.

ولا يتم معالجة الفقر إلا باستئصال أسبابه والذي لا يكون إلا في إطار تنمية قطاعية متكاملة ضمن برامج السكان والصحة والبيئة والأمن والتعليم ضمن تنمية منصفة وعادلة تتيح للأسر وبالتالي النساء تمكيناً اجتماعياً واقتصادياً فتتعدد خياراتهم للحصول على عيش كريم ولائق.

ومن خلال النتائج أعلاه وللد من ظاهرة تأنيث الفقر يمكن أن يوصي هذا البحث بما يلي:

- استمرار التأكيد على التعليم كمفتاح للحد من الفقر؛
- إعادة النظر في السياسات والبرامج التنموية والتدعيمية للمناطق التي يرتفع فيها الفقر؛
- إذا كانت قضية تأنيث الفقر تعالج من منظور فردي بالمرأة فقط من قبل الاتفاقيات الدولية، فإنه من الواجب إعادة النظر في ذلك وتناولها في إطارها الأسري بما أننا لاحظنا أن أكثر الفقيرات ينتمين إلى أسر كزوجات لأربابها أو أمهات ربات أسر؛
- ضرورة إعانة النظر في التدابير خاصة الاقتصادية لمساعدة الأسر وبالتالي النساء من أجل وقف زحف تأنيث الفقر؛

قائمة المراجع:

1. أكاديمية الامارات الدبلوماسية. (2019). تقرير مؤشر ولوحة متابعة اهداف التنمية البشرية في الوطن العربي 2019. ابوظبي ونيويورك.
2. الاسكوا. (2017). التقرير العربي حول الفقر متعدد الابعاد. الاسكوا.
3. الامم المتحدة. (2019). الفساد والنوع الاجتماعي. الامم المتحدة.
4. الامم المتحدة. (2006). الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الامم المتحدة.
5. الامم المتحدة. (2020, 02 03). القضاء على الفقر - Récupéré sur <https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/poverty/index.htm>

6. الامم المتحدة. (2020) تقرير الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة.
7. الامم المتحدة. (2020, 12 29). فيروس كورونا: الجائحة التي عطلت العالم ووسعت الفجوة بين الاغنياء والفقراء.
8. الامم المتحدة. (2021, 07 09). في اوقات الطفرة والانكماش، لاتزال الحقوق والخيارات الانجابية هي الحل.
9. البنك الدولي. (2020). تعزيز التعاون التجاري. البنك الدولي.
10. البنك الدولي. (2020). الفقر والرخاء المشترك. البنك الدولي.
11. البنك الدولي. (2020, 01 07). تصنيفات البنك الدولي الجديدة للبلدان حسب مستوى الدخل: 2021-2020. Récupéré sur <https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/new-world-bank-country-classifications-income-level-2020-2021>
12. العالمية، م. ا. (2010). حقوق الانسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر.
13. الأمم المتحدة. (2020, 12 3). القضاء على الفقر - Récupéré sur <https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty>
- بجين، م. (s.d.).
14. بخاري، ع. و، حريزي، ه. (2020). تأثير الفقر في المملكة العربية السعودية: دراسة مسحية على مدينة جدة. المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية. pp. 114-149.
15. بركات، ع. ا. (2019). علم الاجتماع. جامعة الشام.
16. جمال، ا. (2021). التعليم كاداة لمحاربة الفقر.
17. حوالف، ر. (2014). ظاهرة تانيق الفقر و علاقتها بالتدهور الصحي للنساء والاطفال. جراسة ميدانية في ولاية تلمسان. دراسات وابحاث. pp. 124-138.
18. راشدي، خ. (2015). قلة فرص العمل وفوارق الاجور. هل لعمل المرأة دور في ذلك. فعاليات الابدوع العلمي الثالث لكلية العلوم الاجتماعية. جولة افاق العلوم الاجتماعية في الجزائر. وهران: جامعة وهران.
19. شو، د. (2020, 06 30). الاجتماع الرفيع المستوى حول القضاء على الفقر: التنمية الريفية هي المدخل للقضاء على الفقر. Récupéré sur <http://www.fao.org/director-general/speeches/detail/ar/c/1296336/>
20. صوفي، س. و، عبد الحميد، ع. (2017). مدخل سبل المعيشة المستدامة ومواجهة تأثير الفقر. مجلة الخدمة الاجتماعية-352. pp. 390.
21. علي، ع. ع. (2005). انتشار الفقر دائره على اضعاف النساء في الدول العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
22. فيوض، ت. (2010). ظاهرة تأثير الفقر. مجلة البيان.
23. مزيان، و. ا. (2020). ظاهرة تأثير الفقر في الدول العربية. الاسباب وكيفية المواجهة. رؤية تحليلية سوسيولوجية. مجلة العلوم الاجتماعية لجامعة ام البواقي. pp. 780-796.
24. معط الله، س. (2020, 02 04). محاربة الفقر في النزل الانامية. Récupéré sur <https://www.alaraby.co.uk/>
25. منظمة التعاون الاسلامي. (2018). تقرير منظمة التعاون الاسلامي حول المرأة والتنمية 2018. تقرير ريادة المرأة للأعمال من أجل تحقيق التنمية. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. منظمة التعاون الاسلامي.
26. منظمة الصحة العالمية (2010). سبتمبر/ايلول. (حقوق الانسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر. سلسلة منشورات الصحة وحقوق الانسان. p. 6.
27. نيكولاس، ب.، ان غيسون، د. و، ميلان، ت. (2013). واجب، اخلاق واولزية اقتصادية. ضرورة تسجيل الاطفال غير الملتحقين بالمدارس. مؤتمر تكثيف الجهود للوصول إلى الاطفال غير الملتحقين بالمدارس. قطر.
28. وزارة التضامن الوطني. (2017). بعض المعطيات الخاصة بانجازات الجزائر في مجال تمكين المرأة.

- 29..Bongaarts, J., & Blanc, A. (2015). Estimating the current mean age of mothers at the birth of their first child from household surveys. *Population health metrics*.
- 30.Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière. (2020). *Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS6) 2019.Rapport final des résultats*.Alger.
- 31.Montenegro, C., & Patrinos, H. (2017). *comparable estimated of returns to schooling around the word*. word bank.
- 32.Pearce, D. (1978). The feminisation of poverty: women, work and welfare. *The urban and social change review*, pp. 28-36.
- 33.UN. (2010). *The word's women 2010: trends and statistics*. New work.
- 34.word Bank. (2020). *Reversals of fortune. Poverty and shard prosperity 2020*. word Bank .